بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٨١١
بتاريخ:	٢٢ / ١١ / ٢٠١٧

ملف رقم: ٧٢٠/٢/٣٧

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الموارد المائية والرى

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتاب رئيس القطاع المشرف على مكتب الوزير رقم (٢٦٢٥) المؤرخ ٢٠١١/٥/١٤ الموجه إلى إدارة الفتوى لوزارة الموارد المائية والرى بشأن مدى قانونية طلب مديرية القوى العاملة بسوهاج فرض رسوم لمصلحة وحدة العمالة غير المنتظمة، وعدم صرف أى مستخلصات للمقاولين والشركات، إلا بعد الرجوع للوحدة ودفع مستحقاتها لرعاية العمال صحيًا، واجتماعيًا سواء بالنسبة للعقود السابق إبرامها على هذا التاريخ، أو بالنسبة للعقود التى يتم طرحها فيما بعد. حيث ارتأت إدارة الفتوى المختصة إحالة الموضوع إلى اللجنة الثالثة من لجان قسم الفتوى بمجلس الدولة والتي قررت بجلستها المعقودة في ٢٠١١/١٠/١٩ إحالته إلى الجمعية العمومية لما آنسته فيه من أهمية وعمومية.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٨ من نوفمبر عام ٢٠١٧م، الموافق ١٩ من صفر عام ١٤٣٩هـ، برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ نائب رئيس مجلس الدولة – رئيس قسم التشريع، بوصف سيادته أقدم أعضاء الجمعية الحاضرين، بالنظر إلى سفر السيد الأستاذ المستشار/ النائب الأول لرئيس مجلس الدولة – رئيس الجمعية العمومية في مهمة رسمية خارج البلاد؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أنه إذا عدلت الجهة الإدارية طالبة الرأى عن طلبها مبديةً رغبتها فى عدم الاستمرار فى عرضه أضحى طلب الرأى غير ذى موضوع، وهو ما يتعين معه حفظه.

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

ولما كان الثابت من الأوراق، أنه ورد إلى إدارة الفتوى المختصة كتاب رئيس القطاع المشرف على مكتب وزير الموارد المائية والرى رقم (١٤٧٠ أ) المؤرخ ٢٠١٧/٤/١ مرافقًا به كتاب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لمشروعات الصرف رقم (٢٣٠٥) المؤرخ ٢٠١٧/٤/١ متضمنًا العدول عن طلب الرأى فى الموضوع الماثل، فمن ثم فإنه لا وجه للاستمرار فى نظر الموضوع، ويغدو متعينًا حفظه.

لـذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ١٤ / ١١ / ٢٠١٧

رئيس
المكتب الفني

المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة
معتز/

رئيس
قسم التشريع

المستشار/
مهند محمود كامل عباس
نائب رئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع